دراسة السياسة المقارنة في الجامعات المصرية

مصطفى كامل السيد*

ما زالت دراسة السياسة المقارنة تحتل موضعا رئيسيا في اطار الدراسات السياسية على الرغم من التقلبات الحادة التي عرفها العالم في السنوات الأخيرة، وانعكست على علم السياسة بل أن اتساع ما تشمله يجعل حدودها تتطابق، في بعض من الحالات تقريبا، مع فروع علم السياسة ذاته، وعلى الرغم من أن المنهج المقارن في دراسة الظاهرة السياسية قديم قدم التأمل الإنساني المنظم في هذه الظاهرة، إلا أن دراسة السياسة المقارنة مرت بتطورات هائلة خلال العقود الثلاثة الماضية، ما يجعل الدراسة المقارنة للظاهرة السياسية في الوقت الحاضر فرعا مبتكرا في علم السياسة بدأ ما سمى بالثورة السلوكية في هذا العلم منذ منتصف الخمسينات.

ومع عمق التحولات التي حدثت في هذا الفرع، إلا أن حدوده ليست موضع اتفاق. وهناك توجهات متعددة في تعيين هذه الحدود. فهناك من يرى تركيز الدراسة على الحكومات، وهناك من يرى التركيز على النظم السياسية، ويذهب فريق ثالث إلى أن جوهر مثل هذه الدراسة يجب أن يكون ظاهرة السياسة في حد ذاتها، كما أن هناك توجها رابعا يجعل محور هذه الدراسة هو السياسات العامة،

(*) أستاذ العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

في حين أن التحولات التي جرت في العالم، منذ منتصف الثمانينات، وخصوصا بعد سقوط النظم الاشتراكية والتحول إلى الديمقراطية في الدول الاشتراكية سابقا وفي كثير من دول «الجنوب» دعا علماء السياسة إلى التساؤل عما إذا كان لدراسة السياسة المقارنة أي معنى بعد أن أصبحت مجموعة كبيرة من النظم السياسية في العالم متشابهة في توجهاتها وآرائها.

ونظرا لأن دراسات السياسة في الجامعات العربية ما زالت تحمل بصمات المدارس التي أكمل فيها أساتذة هذه الجامعات تكوينهم الأكاديمي، فإنه من المهم معرفة ما إذا كان تدريس هذا الفرع من العلوم السياسية قد واكب ما جرى له من تطور في الدول الغربية، أو ما إذا كان قد استقل عنها نسبيا، بأخذ تطوره في الاعتبار، ولكن مع التميز بموضوعات وبرؤى نقدية. تعكس الاهتمامات الخاصة للوطن العربي. ولذلك فمن المفيد الإحاطة بوضع دراسات السياسة المقارنة في الجامعات المصرية، باعتبارها – مع الجامعات اللبنانية والعراقية – من أقدم الجامعات العربية في تدريس العلوم السياسية.

والواقع أن دراسة السياسة المقارنة في مصر عرفت أيضا تحولات مهمة. فهي بدأت بمداخل تقليدية، تاريخية ووصفية في الغالب، أو قانونية دستورية، ثم امتدت مفاهيم مداخل النظم والبنيوية الوظيفية إليها. ومع عمق فهم الأكاديميين المصريين للتحولات التي طرأت على هذه الدراسات، في الولايات المتحدة على وجه الخصوص. ومع مواقفهم النقدية من الأطر النظرية التي تقوم عليها هذه الدراسات أحيانا، الا أنه لا يمكن القول أن الكتابات المصرية في هذا الحقل تعكس – في الوقت الحاضر – مدرسة متميزة، أو أنها قد تغلبت على المشاكل التي ما زالت تواجه هذه الدراسات في البلدان التي شهدت الطفرة الحديثة فيها.

وسوف تستعرض الصفحات التالية عرضا موجزا لأبعاد هذه الطفرة، ثم تنتقل بعد ذلك إلى مناقشة نماذج من الكتابات المصرية في السياسة المقارنة. وتقترح بعض خطوط التطوير الممكنة في هذه الدراسات[1].

(1) أنظر أيضا دراسة قيمة حول الموضوع نفسه، ولكن تغطي الجانب البحثي فيه لجهاد عودة. نحو جماعة وطنية في مجال السياسة المقارنة، البعد البحثي، ملاحظات أولية، سلسلة بحوث سياسية، رقم 2 بدون تاريخ (1987 غالباً).

كان المنهج المقارن في دراسة الظاهرة السياسية سمة للفلسفة السياسية، قبل أن تصبح السياسة مادة دراسة في الجامعات الأميركية، منذ العقد السادس من القرن التاسع عشر، ثم أصبح أحد مجالات هذه الدراسة، في تلك الجامعات، منذ ذلك الحين، وحتى الوقت الحاضر[2].

وقد كان من الطبيعي أن يحمل المنهج المقارن دائما سمة التأمل المنظم في الظاهرة السياسية في كل مرحلة. فقد كان في البداية وسيلة لدعم موقف معين في اطار الفلسفة السياسية، ثم أصبح بعد ذلك واحدا من المداخل النظرية في تدريس تلك الظاهرة. ولما كانت هذه الدراسة في طورها الأول – في العصر الحديث – تجاهد للاستقلال عن العلوم الامهات التي نشأت في كنفها، فقد انطبعت لذلك السبب بطابع تلك العلوم، والتي كانت أساسا هي القانون والتاريخ. وكان المجال الأول لهذا التطور هو عدد من الدول الغربية، لذلك فقد كان موضوع الاهتمام في تلك المرحلة هو عدد من النظم الحكومية الغربية المحدودة. واتسمت هذه الدراسة بالسمات الست التالية:

(أ) الاهتمام أساسا بالمؤسسات الحكومية وعرضها كما تحددت اختصاصاتها في نصوص الدساتير والقوانين. (ب) التركيز على وصف هذه المؤسسات من دون أي محاولة لتحليل كيفية عملها في الواقع (ج) قلة الوعي بضرورة اتباع قواعد محددة ومقبولة، بصفة عامة، من حيث كيفية جمع المادة وتدقيقها وعرضها، أو في استنباط أي نظريات منها. (د) التركيز على عدد محدود من الحكومات، هي حكومات الدول الغربية، وخصوصا المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وربما بعض حكومات وسط وجنوب وشمال أوروبا، باعتبار أن الحكومات الأولى خصوصا تمثل حكومات الدولة «المتحضرة» وفقاً للقائمين بدراسة العلوم السياسية في ذلك الوقت من مواطني هذه الدول. (هـ) النظر إلى خصائص هذه الحكومات كما لو كانت ثابتة لا تتحول أو تتغير، وليست نتيجة تطور تاريخي، أو كأنها ليست بدورها حالة مؤقتة قد

(2) المنهج المقارن في دراسة الظاهرة السياسية قديم قدم علم السياسة ذاته.. فقد اتبع أرسطو هذا المنهج في دراسته لدساتير دول المدينة الإغريقية، واسترشد به كذلك ماكيافيللي في دراسته لأحوال الوحدات السياسية المختلفة التي غطت شبه الجزيرة الإيطالية في زمانه، كما قارن مونتسكيو نظم القوانين وربطها بأحوال المناخ في كتابه الشهير «روح القوانين».

تتغير في المستقبل عندما تتغير الظروف المحيطة بها. (و) ولكل هذه الأسباب فقد نهضت الدراسة المقارنة في ذلك الوقت على عدد من الافتراضات المحافظة، بالنظر إلى الثورة كما لو كانت حدثا غير محتمل في نظم الحكومات موضع الدراسة، ووليدة ظروف تخرج عن ديناميكيات الحركة الداخلية فيها، بل كما لو أن تطور هذه النظم ذاته هو أمر غير متصور.

وقد تعرض هذا المنهج التقليدي للعديد من الانتقادات منذ أوائل العشرينات من هذا القرن، وظهرت عدة محاولات للخروج عليه. ولكن لم يكن لهذه المحاولات الأولى صدى كبير، ربما لأن الظروف الخارجية المحيطة بالدراسة العلمية للظاهرة السياسية لم تكن مواتية كثيرا. ولذلك، فقد جاءت الانطلاقة الكبرى للدراسات المقارنة في أوائل الستينات تحت تأثير تطورين أساسيين: أولهما، زيادة الاهتمام بالبلدان غير الغربية في آسيا وافريقيا وكذلك بدول امريكا اللاتينية، بعد تحررها من الاستعمار الغربي وتحولها إلى ميدان للتنافس بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي. وأدى قلق الولايات المتحدة الأميركية من تحول هذه البلدان إلى المعسكر الاشتراكي إلى تشجيع الدراسات عنها. ولذلك فقد نمت المعرفة بهذه البلدان في تلك الظروف، وهيأت هذه المعرفة الجديدة الأساس النظري لاجراء الدراسة المقارنة بين فئتين من الدول المتقدمة، من ناحية، والساعية إلى النمو، من ناحية أخرى، وقد كان مظهر هذا الاهتمام ببلدان العالم الثالث هو زيادة عدد المقررات الدراسية التي تدور حولها، فقد أصبحت تمثل حوالي 45٪ من دراسات السياسة المقارنة في منتصف الستينيات، وكان ثاني هذه العوامل هو تأثير المدرسة السلوكية في الدراسات الاجتماعية عموما وانعكاس ذلك في حقل الدراسات السياسية. فالتوجه إلى فلسفة جديدة في الدراسات الاجتماعية، تهتم – على نحو أكبر – ببناء النظريات وتعنى بمنهج البحث المتبع في اطار ما سمي بالثورة السلوكية، قدم أساسا آخر لنهضة الدراسات المقارنة. فليس هناك جدوى من أي دراسة مقارنة ما لم تستند إلى قاعدة نظرية وطيدة تبرر المقارنة وتفسر نتائجها، وما لم تكن هي ذاتها مجالا لاستخدام أساليب البحث العلمي الرصينة لتأكيد صحة عدد من النظريات أو اثبات بطلانها، أو التوصيل إلى نتائج نظرية جديدة. ولذلك فقد كان أوائل الداعين إلى منهج علمي في الدراسات المقارنة هم المهتمون بدراسة العالم الثالث – ومن اتباع المدرسة السلوكية في الوقت نفسه ومنهم غابرييل الموند وآبتر ولوشيان باي وغيرهم.

وعلى الرغم من أوجه الانتقاد العديدة التي وجهت إلى المدرسة السلوكية، وخصوصا الادعاء بأن تأكيدها على موضوعية الباحث أدى إلى ابتعاد اتباعها عن تناول القضايا السياسية الملحة، إلا أن الاهتمام بالجوانب النظرية نبه الباحثين إلى العناية بوضوح مفاهيمهم وضرورة الاستناد إلى أطر محددة، والالتزام بقواعد المنهج العلمي. وهي كلها سمات تميز السياسة المقارنة في الوقت الحاضر بأكثر مما كان عليه الحال في الماضي في دراسات نظم الحكم، حتى وإن كان التسليم بصحة الانتقادات التي وجهت إلى المدرسة السلوكية في هذا الصدد قد دفع إلى التراجع جزئيا عن الاهتمام المفرط بنتائج البحث وايلاء الصدارة للقضايا وثيقة الصلة بعالم السياسة الواقعي.

وهكذا فقد أصبحت أهم سمات الدراسات السياسية المقارنة في الوقت الحاضر هي:

(1) العناية بتطوير مناهج البحث باستمرار، مع الاستفادة من التطور العلمي والتكنولوجي في جميع الميادين (2) العناية – نتيجة لذلك – باتباع مداخل علمية متعددة الفروع multidisciplinary approaches. (3) التعاون بين باحثين من دول مختلفة لتطوير الدراسات المقارنة وتعميق فهمها وتوسيع نطاقها.

وفضلا عن هذه السمات الاجرائية في أبحاث السياسة المقارنة، فإن أنصار التوجه الجديد يزعمون أن دراساتهم تهتم بالتحليل أكثر من اهتمامها بالوصف، وأنها تأخذ في الاعتبار عنصر التحول أو التغير في الظاهرة السياسية عبر الزمن، وأنهم أكثر اهتماما بالقوى الواقعية المحركة للسياسة من وراء المؤسسات والدستورية – أو إلى جانبها – وذلك بخلاف التوجه القديم في دراسة نظم الحكم المقارنة (James & Hardgrave 1977, 9 - 21).

وقد توسعت دراسات السياسة المقارنة كثيرا خلال العقود الأربع الماضية، وأصبحت تشمل العديد من التخصصات الفرعية، ومن أهم فروعها في الوقت الحاضر الأعمال ذات الطبيعة النظرية أو الكتابات وما يسمى بأصول السياسة المقارنة، أي التي تتناول أحد عناصر النظام السياسي، بالمقارنة، في العديد من الدول، وتسمى أيضا بالدراسات cross national . كما تشمل السلسلات المقارنة التي تضم عدد من الكتب يركز كل منها إما على دولة بعينها، أو يشمل تجميعا للدراسات حول عدد من الدول، وتضم أيضا دراسات المناطق التي تركز على أقليم

بعينه أيا كان تعريفه مثل أوروبا أو العالم الثالث. كما تنطوي على الدراسة المقارنة للمؤسسات. مثل جماعات المصالح أو المؤسسات الحكومية وغيرها. وإذا كانت بعض فروع هذه الدراسات قد سقطت، كدراسات النظم السياسية في الدول النامية أو في الدول الشيوعية، إلا أنه دخلتها موضوعات جديدة، مثل دراسات التحول إلى الديمقراطية في النظم الشيوعية السابقة وفي دول الجنوب، أو تحليل الفساد في عدد من الدول الصناعية المتقدمة كايطاليا واليابان. وبسبب هذا التوسع لا يوجد تقسيم احادي يغطي كل فروع الدراسات المقارنة. فهي دائمة التطور، ومن ثم يمكن ايراد تقسيم آخر، من حيث موضوع الدراسة المقارنة ذاتها، والذي قد يركز أساساً على ازمات سياسية مقارنة، أو نظم سياسة مقارنة، أو نظم حكومية مقارنة. ويمكن استكمال هذا التقسيم ببعد جغرافي فيصبح موضوع المقارنة هو نظم سياسة أو حكومات سياسية في أقليم بعينه (دراسات مناطق) وقد أصبح أقل شيوعا في الوقت الحاضر أو بعض عناصر النظام السياسي في دول متعددة (دراسات جزئية مقارنة). (Chilcote 1981, 429).

ومع كثرة موضوعات وكتب السياسة المقارنة إلا أن المطلعين على أحوالها غير راضين عنها، وقد اضطر جابرييل ألموند أحد الرواد الأشهر لهذا الفرع أن يعترف في مؤلف أخير له بانقسام الرأي بين علماء السياسة حول التقدم الذي حدث في هذا الفرع. وبينما يؤكد هو المساهمة الهامة لدراسات السياسة المقارنة في توسيع المعرفة بأحوال أقاليم عديدة في العالم، وبإثارة الانتباه إلى قضايا مهمة، ويرد عليه النقاد بالقول بأنه ليس هنا تعريف واضح لمضمون المادة المقارنة، كما وجهت إلى مقررات السياسة المقارنة، انتقادات أخرى منها أنها لا تقدم للطلبة قاعدة بيانات صالحة، ولا تنمي حسهم النقدي، ولا تحفز أي فكر ابداعي بينهم (Almond 1987, 437-490 and 1990, 430).

ورأى بعض الناقدين ومنهم Norman Furniss أن سبب ذلك يعود إلى عدم وجود نظرية صالحة لنظم الحكم المقارنة. وقد اقترح علاجا لهذه النواقص يتألف من خمس عناصر ممكنة، هي: (1) تجنب البحث عن نظرية، والعودة إلى دراسة نظم الحكم في البلدان المختلفة كلا على حدة. (2) التركيز على موضوع واحد أو مؤسسة محددة في دراسة الحكومات في أكثر من دولة. (3) عند استخدام أسلوب كلي يقارن أحد عناصر النظام السياسي في أكثر من دولة، يجب عرض بيانات

وصفية عن كل هذه الدول. (4)التركيز على المفاهيم متوسطة النطاق middle range concepts مع الاهتمام بما هو وثيق الصلة من بينها بالحياة السياسية. وذلك لتجنب مخاطر استخدام النظريات الكبرى واسعة النطاق grand theories التي يصعب اختبار صحتها. (5) التأكيد على الاتجاهات والقوى التاريخية التي تشكل الحياة السياسية في العديد من البلدان ذات الأوضاع المتقاربة (Almond 1990, 430).

وقد أضاف رونالد شيلكوت الذي عرض آراء نورمان فيرنس أن أوضاع الدراسات السياسية المقارنة في الوقت الحاضر تؤكد ضرورة الاستعانة بعناصر العلاج الخمس كلها، وعدم استبعاد أي منها (Almond 1990, 430).

دراسة النظم المقارنة في الجامعات المصرية:

ويمكن القول إن تاريخ الدراسات السياسية المقارنة في مصر يعكس حالة الملاحقة المتأخرة لما يجري في الدول الغربية وفي الولايات المتحدة خصوصا. ومع وجود إنتقادات واسعة لما يسمى بعلم السياسة الغربي، إلا أن مدرسة مصرية في حقل السياسة المقارنة لم تظهر بعد. فقد اصطبغت الدراسات الأولى للنظم السياسية المقارنة بالصبغة التاريخية أو القانونية، وغلب عليها الطابع الوصفي، واقتصرت، في الغالب، على عرض نظم الحكم في كل دولة على حدة. ثم ظهرت في النصف الثاني من الستينات علامات التأثر بالمدخل الوظيفي البنيوي، فجرت مصطلحاته في مجموعة من الكتب التي ظهرت في تلك الفترة، وانتقلت الدراسة من نظم الحكم إلى النظم السياسية، بإدارج كل من الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، في اطار الدراسة. وبعدها شهدت السبعينات تدريس أصول السياسة المقارنة، وعرفت الثمانينيات ظهور مؤلفات جامعية تتناول كلا من أصول السياسة المقارنة Comparative politics، ودراسة كل من النظم السياسية، بمؤسساتها وبالعمليات الجارية فيها، في عدد محدود من الدول الكبرى. ولكن في كل من هذه الحالات كان عرض النظم السياسية يأتي متبعا الأسلوب التقليدي الذي يدرس كل نظام سياسي على حدة، من دون أي مقارنة بين هذه النظم إلا في حالة واحدة لم تتجاوز فيها الدراسة المقارنة ذاتها عشر صفحات. كما أن بعض مجالات الدراسة المقارنة لا يزال غير معروف، لا على مستوى التدريس ولا في نطاق المؤلفات الجامعية.

وستعرض الصفحات التالية نماذج مختلفة من المداخل المتباينة التي اتبعت في تدريس السياسة المقارنة، بحسب تسلسلها التاريخي.

أولا: المدخل القانوني: يغلب المدخل القانوني – إلى جانب المدخل التاريخي – في الدراسات العربية الأولى لنظم الحكم المقارنة. وربما تنتمي إلى المدخل الثاني مؤلفات أحمد سويلم العمري، مثل السياسة والحكم في دور الدراسة المقارنة (1952) وبحوث في السياسة (1953) وتنتمي إلى المدخل الأول مؤلفات أحمد عبدالقادر الجمل (النظم الدستورية في ضوء الاتجاهات الحديثة، 1953) وسليمان الطماوي وعثمان خليل (القانون الدستوري 1951) وعبد الحميد متولي (الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية ومبادئها الدستورية: 1959). وعبدالفتاح ساير داير (1959) ومحمد طه بدوي (1958)، ومحمد كامل ليله (1959). وغيرهم آخرون. وقد يتبع المؤلف نفسه أكثر من مدخل في كتاباته، وإن غلب الطابع التقليدي الوصفي عليها جميعا، كما في حال أحمد سويلم العمري في مؤلفاته التي صدرت في أواخر الستينات والنصف الأول من السبعينات (1969, 1976)[3].

ومن بين المؤلفات التي تتبع المدخل القانوني كتاب المرحوم محمد كامل ليلة: «النظم السياسية، الدولة والحكومة»، الذي صدر في سنة 1967، وقد تناول الكتاب حسب قول مؤلفه أربعة موضوعات، هي الدولة والحكومات والسلطات العامة وحقوق الأفراد وحرياتهم. فناقش، بالنسبة للدولة. كيفية نشوئها وعناصر تكوينها وأساس السلطة فيها، ومشروعية تلك السلطة، وأنواع الدول من حيث طريقة التكوين، ومن ناحية مدى السيادة، والوظائف التي تقوم بها الدولة وتطور هذه الوظائف، والأساس المذهبي الذي ترتكز عليه. ومن ناحية الحكومات بحث الكتاب أنواع الحكومات وتطبيقاتها. وفي ما يتعلق بالسلطات العامة، عرض المؤلف مبدأ الفصل بينها والنظم السياسية التي تترتب على ذلك، وحالة اندماجها والنظام الذي يخرج عنه. وأخيرا، كان محور الاهتمام في مناقشة حقوق الأفراد وحرياتهم

(3) انظر التفاصيل في المسح القيم الذي أجراه أحمد حسن الرشيدي، «تطور علم السياسة في مصر – النظم السياسية المقارنة»، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، سلسلة بحوث سياسية، رقم 4، 1988، ص 33-38.

هو كيفية تقريرها، وضمانات كفالتها وحمايتها (ليله 1967، 1)، ومع أن هذه هي الموضوعات الأربع التي حددها المؤلف في التمهيد لكتابه، إلا أن الكتاب يتناول أساسا موضوعين رئيسيين هما الدولة والحكومة، وهما محورا البابين الكبيرين اللذين يضمهما هذا المؤلف الضخم الذي يقع في 700 صفحة. الباب الأول يدور حول الدولة، متنقلا من مقدمة عامة تنصب على ثلاثة عناصر هي فكرة القانون والسلطة السياسية والدولة، إلى فصل أول يناقش تعريف الدولة وأركانها والنظريات المختلفة في نشأة الدولة، وأنواع الدول، من حيث هي بسيطة أو مركبة، وأنواع الاتحاد بين الدول، من شخصي إلى فعلي أو حقيقي ومن استقلالي أو تعاهدي إلى مركزي. ويضرب أمثلة عن دول الاتحاد المركزي، ويشرح الفرق بين الدول ذات السيادة الكاملة وتلك ذات السيادة الناقصة، ويأتي فصل آخر في هذا الباب ليعرض لسيادة الدولة وأسس مشروعيتها في النظريات المختلفة، وموقف الفكر الإسلامي من مسألة نظم الحكم وشرعية السيادة فيها. والفصل الأخير في هذا الباب، عن الوظائف الأساسية للدولة بين المذاهب الفردية والاشتراكية، وما يسميه المؤلف بالمذهب الاجتماعي، ويقصد به مذهبا وسطا أو مختلطا بين المذهبين الأولين ويختم هذا الباب الذي يقع في 200 صفحة بعرض لوظائف الدولة في الإسلام.

أما الباب الثاني، فهو أطول نسبيا (394 صفحة على وجه التحديد) ويختص بالنظم السياسية المختلفة التي تسمى بأنواع الحكومات، والتي تقسم إلى حكومات ملكية وجمهورية وقانونية واستبدادية. ثم يفصل المؤلف في تقسيمه الحكومات إلى فردية وأرستقراطية وديمقراطية، ويعتبر أن النظم الديكتاتورية هي إحدى صور الحكومة الفردية. ويدرج في هذا الفصل الأنظمة الماركسية والديكتاتوريات الفاشية. ثم يخصص المؤلف ما تبقى من الكتاب لشرح تاريخ الديمقراطية وصورها، وصلتها بالنظام النيابي، ويستعرض صور النظام النيابي على أساس الفصل بين السلطات. ويفصل في شرح هذه الصور من حكومة رئاسية إلى برلمانية أو حكومة جمعية (ليله 1967).

والمنظور الأساسي الذي تناقش على ضوئه هذه الموضوعات المختلفة، يعتمد الاحالة إلى الفكر السياسي والدستوري بالنسبة لها، أو الوثائق القانونية الدولية (معاهدات)، أو الداخلية من دساتير وقوانين أساسية. ويقترن هذا المنظور

الفقهي القانوني بمدخل تاريخي يستعرض أحوال بعض أنواع الدول أو الحكومات أو سلطاتها في الماضي. والأمثلة التي يستند إليها الكتاب، للتدليل، مستمدة إما من خبرة الدول الغربية، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، أو فاشية، ومن مصر في فترات تاريخها الطويل منذ العهد الإسلامي حتى الستينات. ويلاحظ أخيرا أن الكتاب لا يشكل دراسة خاصة بالحقوق، وإنما يأتي التعرض لها من خلال مناقشة تصنيف الحكومات إلى ملكية وجمهورية، قانونية واستبدادية، مطلقة ومقيدة، فردية أو أرستقراطية وديمقراطية (ليله 1967).

وعلى الرغم من الأهمية الكبرى للمدخل الدستوري في دراسة نظم الحكم بل والنظم السياسية من حيث جدواه في التعريف بالأساس القانوني الذي تنهض عليه والذي يصبح، في بعض الأحيان، عنصرا أساسيا في الثقافة السياسية للمجتمع إلا أنه يؤخذ على الأسلوب المتبع في هذا المؤلف، وغيره من المؤلفات التي وضعها أساتذة القانون الدستوري، أنه قد لا يفيد كثيرا في فهم واقع النظام السياسي، وذلك للأسباب التالية: (1) أن التركيز على الأساس الدستوري لنظام الحكم يحول الانظار عن واقع النظام السياسي، والذي قد يختلف كثيرا عن هذا الأساس الدستوري. (2) إن الدراسة لا تشمل القوى السياسية المؤثرة التي قد لا يرد لها ذكر في الدستور، أو تعمل على نحو لا يتفق مع نصوص الدستور والقوانين الأساسية، مثل الأحزاب وجماعات المصالح بل وبعض مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، مثل الادارة العليا والجيش والشرطة. (3) أن مجال الدراسة لا يتسع الا لعدد من الدول الغربية ومصر، ويغفل معظم دول العالم والتي تقع إما في العالم الثالث أو خضعت لنظم اشتراكية – باستثناء الاتحاد السوفيتي. ولا تصلح المفاهيم الواردة في الكتاب لفهم واقع النظام السياسي في هذه الدول. (4) لا توجد في الكتاب أي دراسة مقارنة لواقع الحكم، وإنما يأتي التعرض لكل نظام مفردا دون بحث أوجه الشبه أو الخلاف بينه وغيره من النظم وأسبابها.

ثانيا: الدراسات الأولى في نظم الحكومات المقارنة: بدأت الجامعات المصرية تعرف منذ النصف الثاني من الستينات نوعا جديدا من المؤلفات يكتبه أساتذة تخصصوا بداية في العلوم السياسية، ولم ينتقلوا إليها من علم القانون أو الاجتماع أو التاريخ، كما كانت الحال في السابق، ويتناولون ظواهر الحكم والسلطة من المنظور المميز لعلم السياسة الذي يأخذ في الاعتبار القوي الواقعية للسياسة وإن

كان الاهتمام في المرحلة الأولى هو بدراسة المؤسسات التي تعمل من خلالها هذه القوى.

وكان كتاب محمد فتح الله الخطيب «دراسات في الحكومات المقارنة» من أوائل هذه الكتب في الجامعات المصرية (الخطيب 1966). ولا يشير فتح الله الخطيب في مراجعه إلى مؤلفات أخرى صدرت بالعربية في الموضوع نفسه، باستثناء كتاب المرحوم محمود خيري عيسى «النظم السياسية المقارنة»، الذي صدر في القاهرة سنة 1963. وتتضح جدة المنهج الذي أخذ به المؤلف في مقدمة الكتاب المختصرة التي تقع في 24 صفحة تبدأ بتعريف الحكومة باعتبارها الفكرة السائدة في حقل الدراسات السياسية. ويميز المؤلف بين المدخل القانوني الذي يهتم بالمظهر فقط، أي الأوضاع الدستورية والقانونية والمظهر العام للحكومة ولا يأخذ في الاعتبار مدى تجاوب الحكومة مع طبيعة المجتمع الذي تعيش فيه وتعمل من أجله. ويرى المؤلف أنه مهما اختلف الكتاب في شأن تحديد طبيعة الحكومة الناجحة، إلا أنها هي تلك التي تنبع من حاجة المجتمع، والتي يتولى أمرها أفراد من المجتمع نفسه، ولذلك ينتهي إلى أن العلاقة الواضحة بين الحكومة والمجتمع هي الأسس الرئيسية التي تعتمد عليها دراسة نظم الحكومات (الخطيب 1966، 5).

وبعد هذه المقدمة التي توحي بمنظور اجتماعي في دراسة نظم الحكم، يميز المؤلف بين نظام الحكم والنظام السياسي: فالأول. في شكله المحدود، هو ما تحدده النظم والقوانين الدستورية وهو الاطار المحدد للسلطات الثلاث المتعارف عليها التشريعية والتنفيذية والقضائية. أما النظام السياسي فلا يقف – في رأيه – عند هذه الحدود، بل يمتد ليشمل غير ذلك من القوى غير الرسمية التي تعمل في مجال النشاط السياسي في المجتمع، مثل الأحزاب السياسية والرأي العام والصحافة والنقابات. ويستعرض المؤلف تعريفات أخرى للنظام السياسي، من بينها تعريف دافيد ايستون الذي نجد جذوره عند ماكس فيبر، وتعريف جابرييل الموند الذي يؤكد على اتصاف النظام السياسي بالشمول والترابط والاعتماد المتبادل مع وجود حدود له. وينتقل بعد ذلك إلى بيان الفوارق بين العمل الحكومي من ناحية، وكل من النشاطين السياسي والإداري من ناحية أخرى. ثم يشرح التقسيمات المختلفة لأنواع الحكومات في تاريخ الفكر السياسي، وبحسب أنواع الدساتير – من مكتوبة وغير مكتوبة – ويتبع ذلك ببيان أنواع الدول من

موحدة واتحادية، خاتما المقدمة باستعراض السلطات الثلاث في الدولة باختصار. ومع أن هذه التقسيمات توحي بأن المؤلف ينوي اتباع منهج قانوني، إلا أنه يؤكد أن معظم هذه التصنيفات تتفق مع الاتجاه المعاصر إلى استخدام المنهج الوظيفي في دراسة العلوم السياسية، الذي يطلق مسميات مختلفة على سلطات الدولة الثلاث (صنع القواعد، تنفيذ القواعد، التقاضي حولها) بدلا من المسميات التقليدية.

ويتضح هذا المنهج الجديد في الفصول الأربعة التالية، والتي خصص كل منها لدراسة أغلب عناصر النظام السياسي، في واحدة من دول كبرى أربع، وهي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتي. ولا يكتفي كل فصل بشرح خصائص الدستور في كل دولة وإنما يستعرض بالتفصيل السلطات الثلاث في كل منها، وكيفية تشكيلها، والعلاقات بينها، وكذلك سمات الحكم المحلي فيها. ولكن الفصل الخاص بكل دولة لا يقف عند هذا الحد، وإنما يدرس الأحزاب المختلفة فيها. وفي الفصل الخاص بالولايات المتحدة، يتلو دراسة الحزبين الكبيرين عرض لجماعات الضغط القائمة في الولايات المتحدة، وأنواعها ووسائلها ومدى فعاليتها في توجيه النظام السياسي الأميركي. كما أن الفصل الخاص بالاتحاد السوفيتي يفرد خمس صفحات تقريبا لدراسة دور الحزب الشيوعي السوفيتي.

والواضح من هذا الكتاب أن مؤسسات الحكم تمثل المحور الأساسي في الدراسة، ولكن فهم عمل هذه المؤسسات لا يتحقق من دون وضعها في الإطار السياسي الأوسع الذي يضمها، والذي يشمل الأحزاب وجماعات المصالح. ولكن هذا الجزء يقتصر على دراسة النظم السياسية في أربع من الدول الكبرى، بينما تناول فتح الله الخطيب بعض دول العالم الثالث (مثل الصين والهند) في أعمال أخرى. فقد أصدر في العام التالي كتابا عن النظام السياسي في الصين الشعبية (الخطيب 1967) وكان قد ترجم من قبل كتابا عن النظام السياسي في الهند (الخطيب 1965)، فضلا عن كتاب آخر عن الحكومة الاتحادية في سويسرا (الخطيب 1966ب).

ويلاحظ، من ناحية أخرى، أنه لا توجد دراسة مقارنة في هذا الكتاب القيم. فالفصل الخاص بكل دولة لا يشير إلى الدول الأخرى التي تجري دراستها في الكتاب. ولذلك، يمكن القول إن المؤلف كان رائداً في عمله على إثراء المكتبة العربية بعدد من الدراسات المنفصلة، المؤلفة والمترجمة، عن نظم الحكم في سبع من

دول العالم. وليس من المهم أن تكون بعض هذه الدراسات قد جاءت في كتاب واحد أو في عدة كتب، فالمنهج المتبع هو الدراسة المستقلة لكل منها، حتى وإن كانت معظم العناصر التي تخضع للدراسة واحدة في كل منها.

ثالثا: نموذجان من المؤلفات المتخصصة في النظم السياسية: وقد شهدت الثمانينات نقلة جديدة للكتابات العربية في حقل السياسة المقارنة، فظهرت مؤلفات جامعية تقتصر على تناول الأصول النظرية للسياسات المقارنة. كما انعكست إحاطة الدارسين العرب بالمداخل المتنوعة والمتعددة، في دراسة النظم السياسية المقارنة، في دراسات تطبيقية أكثر طموحاً من حيث عدد المتغيرات التي تغطيها، وأقوى ارتباطاً بنماذج نظرية محددة.

ويعد كتاب كمال المنوفي «أصول النظم السياسية المقارنة»، الذي صدر عام 1987، مثلا بارزاً عن الأعمال العربية الرائدة في حقل السياسة المقارنة (المنوفي 1987). وقد جاء هذا الكتاب، الذي نشر في الكويت، ترجمة لخبرة تدريسية امتدت قرابة الست سنوات في كل من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة وقسم العلوم السياسية في جامعة الكويت. وربما كان مؤلَف كمال المنوفي من أبرز الأعمال العربية والمؤلفة في مجال السياسة المقارنة – النظرية العامة – وقد سبقته في السبعينات مذكرات علي الدين هلال حول الموضوع، ولكن لم يقدر لهذه المذكرات أن تخرج في صورة كتاب بعد. كما كان لكل من إبراهيم درويش (درويش 1969) سيد غانم (غانم د.ت) مؤلف أيضا في هذا المجال، (صدر كتاب إبراهيم درويش في سنة 1969، ولا يحمل كتاب غانم أي تاريخ) وإن كان مؤلف إبراهيم درويش ينحى إلى التركيز على الدولة أكثر من تركيزه على ظاهرة السلطة السياسية بصفة عامة.

ويتميز كتاب كمال المنوفي بأنه لا يعرض دراسة مقارنة، لنظم سياسية بعينها، وإنما يهتم بوضع الأسس النظرية لمثل هذه الدراسة المقارنة. وهذه مهمة بالغة الضرورة، فلا يمكن القيام بمثل هذه الدراسة من غير أن تستند إلى جملة من النظريات والمفاهيم، تحدد مجال المقارنة. وتفسر أسباب ما تكشفه من أوجه الشبه أو الخلاف بين النظم السياسية. ولذلك، أفرد المؤلف ثلث صفحات كتابه، تقريبا، للتعريف بهذا الفرع (الجديد والقديم في آن واحد) والمتوسع في الدراسات

السياسية. فتناول في الفصل الأول تعريف حقل السياسة المقارنة وتطوره ومنهاجيته ومشاكله، محدداً مفهوم النظام السياسي – وهو الأساس الذي تقوم عليه مجموعة من الدراسات في هذا الحقل – ويناقش الفصل الثاني ثمانية مداخل لدراسة النظام السياسي، وهي المؤسسي القانوني والجماعة والنخبة السياسية والتحليل الطبقي وتحليل النظم والبنائي الوظيفي وصنع القرار والاتصال. ثم تتناول الفصول التالية دراسة النظام السياسي، وفق تعريف الباحث له، وهو تعريف قريب من الذي يأخذ به روي ماكريديس (Macridis 1983). إذ يبدأ بدراسة بيئة النظام السياسي. وعلى عكس مدخل تحليل الأنساق، لا يرى المنوفي بيئة النظام السياسي في نظام اجتماعي أكبر، ينقسم بدوره إلى عدد من الأنظمة الفرعية، ولكنه يتصورها مركبة من عدد من العناصر، هي الواقع الجغرافي الذي يضم المناخ والموارد الطبيعية والملامح الطبوغرافية، والميراث التاريخي، ويشمل المؤسسات السياسية والمشاكل السياسية والاجتماعية، والرموز السياسية والقيم والأفكار السياسية. كما يدخل في هذا الميراث الإطار الاقتصادي والاجتماعي، وأهم جوانبه هي التطور الاقتصادي والاجتماعي وأنماط الانقسام الاجتماعي وديناميات الصراع الاجتماعي وأخيرا تشمل بيئة النظام الثقافة السياسية بمكوناتها المختلفة (المنوفي 1987).

أما فيما يتعلق بالنظام السياسي ذاته، فهو يتكون في رأي المنوفي من مؤسسات ووظائف، بعضها غير حكومي مثل جماعات المصالح والأحزاب، وبعضها حكومي مثل الدستور والبرلمان، والمؤسسة التنفيذية والمؤسسة القضائية والبيروقراطية.

ولا يقف المؤلف عند هذا الحد، وإنما يعمد لفحص أداء النظام السياسي، ومدخله إلى ذلك هو السياسات العامة، فيناقش كيفية تحليلها وإعدادها وأنماطها وآثارها ومحاور تقييمهما، والمشاكل التي يثيرها ذلك. ويتناول في النهاية علاقة المواطن بالنظام السياسي، من خلال التعريف بالأبعاد المختلفة لكل من التنشئة والمشاركة السياسية (المنوفي 1987).

ويتميز هذا المؤلف الهام بالسمات التالية: أولا، أنه مسح الكتابات الغربية في حقل السياسة المقارنة، يتضمن نقدا لبعض هذه الكتابات بقصد توضيح جوانبها الإيجابية أو جوانب القصور فيها. ثانيا، ينصب اهتمام المؤلف على

الأحوال النظرية لدراسة النظم السياسية، إذ أن الأساس النظري هو الذي يمكن الباحث من القيام – بنفسه – بإجراء الدراسات المقارنة. ثالثا، نظرا للتداخل الكبير في موضوعات علم السياسة المقارنة، بين ما يعتبر مدخلاً للدراسة وعناصر النظام السياسي وبين وظائف النظام السياسي وأنواع العلاقات التي تربطه بالمواطنين، فإن مؤلَف المنوفي يطرح إجابة محددة عن مثل هذه القضايا، بينما قد يذهب كاتب آخر وجهة أخرى. وقد وضح المؤلف مناقشة الثقافة السياسية في الفصل الخاص ببيئة النظام، بينما كان يمكن مناقشتها بدرجات متفاوتة من الإسهاب في كلا السياقين، والمثل الآخر على ذلك هو مسألة التنشئة السياسية: هل ينظر إليها باعتبارها وظيفة للنظام السياسي أم باعتبارها أحد عناصر العلاقة بينه والمواطنين (المنوفي 1987)، يمكن أن تكون الإجابة بنعم عن شقي السؤال، وقد فضل المنوفي الجواب الثاني. وأخيراً، هناك جوانب عديدة لعلاقة النظام السياسي بالمواطن، منها محاولة المواطن التأثير على هذا النظام من خلال المشاركة ومنها ما يستفيده المواطن من النظام من خلال قدرات النظام التوزيعية. وقد آثر المنوفي أن يركز على البعد الأول.

هذه كلها جوانب من الخيارات الدقيقة التي واجهت المؤلف. وقد قدمت إجاباته عنها إضافة هامة وأصيلة للمكتبة الجامعية العربية، وهي إسهام ضروري في تقدم الدراسات العربية في هذا الحقل.

أما كتاب سيد عبدالمطلب غانم، فهو إضافة جيدة من نوع آخر (غانم 1984)، إذ أن اهتمامه ينصب على الدراسة التطبيقية للنظم السياسية، ليس باعتبارها مؤسسات في حالتها الساكنة، وإنما باعتبارها، كذلك، عمليات ديناميكية. ويظهر الكتاب إلماماً واسعاً بالمؤلفات الأميركية في هذا الحقل، إذ ترد في مقدمته إشارات متعددة إلى أعمال بارسونز وايستون والموند وابتر ودال وكارل دويتش. وتسري في الكتاب كله مصطلحات كل من النظرية العامة للنظم general systems theory والمدخل الوظيفي البنيوي، وكذلك ما تصفه بعض من الكتابات الأميركية بمدخل الاقتصاد السياسي، وهو مدخل ليس فيه الكثير من موضوعات الاقتصاد السياسي المعروفة. وتميز مقدمة الكتاب بين الجوانب الرسمية والجوانب غير الرسمية في الظاهرة السياسية، مؤكدة على أهمية أخذ الجوانب غير الرسمية في الاعتبار، من أجل أن يتوافر فهم أعمق للعمليات السياسية في كل مجتمع. ويتفق المؤلف في

ذلك مع دراسات سابقة كتبها علماء السياسة العرب منذ منتصف الستينات، كما يشترك مع المؤلفين، الذين عرضت الصفحات السابقة لأعمالهم، في التأكيد على أهمية العلاقات بين النظام السياسي وبيئته. ولكن بيئة النظام تنقسم، وفقا لرأيه، وبحسب ما تذهب إليه النظرية العامة للنظم، إلى نظم مجتمعية فرعية اقتصادية واجتماعية وثقافية. ويسمي المؤلف أشكال التفاعل بين هذه النظم بالتبادل السياسي transactions.

ويتفق المؤلف، كذلك، مع غيره من علماء السياسة العرب، الذين تخصصوا في حقل السياسة، المقارنة في عدم الاكتفاء بدراسة المؤسسات الحكومية القائمة في أي نظام سياسي، وإنما ينبغي أن تشتمل الدراسة على كل من البنى الحكومية، من تشريعية وتنفيذية وقضائية، وكذلك البنى السياسية الأخرى من أحزاب وجماعات مصالح. ولكنه يذهب إلى حد أبعد من ذلك، فدراسة هذه المؤسسات هي المقدمة الضرورية لدراسة كيفية عمل النظام السياسي وتقويم أدائه. فلا يكفي أن نعرف بالبنى structures، وإنما يجب كذلك أن ندرس أنماط الفعل processes، من صنع القرار والسياسات. وتنفيذ القرار والسياسات. ويجب أيضا الإحاطة بعلاقات التأثير والتأثر بين النظام السياسي وغيره من النظم المجتمعية الأخرى.

وحتى يتيسر استخدام كل هذه العناصر في دراسة النظم السياسية يقترح الدكتور سيد غانم نموذجا للنظام السياسي، في إطار بيئته المجتمعية والوظائف المختلفة التي تقوم بها كل النظم الفرعية الأخرى، فضلا عن الفاعلين وأنماط الفعل داخل كل منها. والعناصر الأساسية في هذا النموذج هي ما يلي: (أ) بيئة النظام السياسي، وتشمل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (ب) بنية النظام السياسي، وتضم البنى الحكومية، من تشريعية وتنفيذية وقضائية، وغير الحكومية من أحزاب وجماعات مصالح. (ج) العمليات السياسية، مثل صنع القرار والسياسات وتنفيذ القرار والسياسات. (د) علاقات التفاعل بين النظام السياسي والنظم المجتمعية الأخرى. (هـ) جوانب تقويم أداء النظام السياسي. ويركز المؤلف على معايير الفعالية والعدالة التوزيعية والشرعية والكفاية (غانم 1984).

وقد طبق المؤلف هذا النموذج، ذا الطبيعة الوصفية، في دراسة ثلاثة نظم سياسية، في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة، وذلك في ثلاثة فصول، يختص كل فصل منها بدراسة نظام سياسي محدد. وقد أسهب

كل فصل في بيان الصورة التي يأخذها كل عنصر من هذا النموذج في هذا النظام (غانم 1984) وانتهى الكتاب بخلاصة عامة شملت تعليقات على كل نظام على حدة، وتلخيصا لبعض عناصر الدراسة. وجاءت هذه الخلاصة في عشر صفحات.

ولا شك أن هذه الدراسة هي عمل ضخم بكل المعايير من حيث عدد المراجع التي استعان بها المؤلف، وتنوع الموضوعات التي غطاها، ودرجة التفصيل في شرح مدى انطباق عناصر النموذج، على كل من النظم السياسية الثلاث التي غطتها الدراسة التطبيقية. كما تتميز الدراسة بطموحها النظري إلى بناء نموذج مركب وتطبيقه على نظم متباينة.

ومع ذلك، يلاحظ، أولا، أن الدراسة لم تخرج عن أسلوب المعالجة المستقلة لكل نظام سياسي على حدة. ولم تتضمن الخاتمة المختصرة، التي لا تتجاوز عشر صفحات أو 2.5٪ من العدد الإجمالي لصفحات الكتاب، أي مقارنة تفصيلية للنظم الثلاث، وبالتالي فإن نطاق استخدام المنهج المقارن جاء محدوداً للغاية. كما أن الحالات التي غطتها كلها من الدول المتقدمة، بل هي من القوى الكبرى، إذ تشمل القوتين العظميين وقوة عظمى سابقة، ومتوسطة في الوقت الحاضر، هي المملكة المتحدة. صحيح أن الدراسة لم تقتصر على الدول الغربية إذ شملت دولة اشتراكية، ولكن ما زالت الدراسة تدور في إطار دول الشمال المتقدم، ولا تمتد إلى دول العالم الثالث.

وأخيراً، يقدر الكاتب صعوبة ترجمة المصطلحات الغربية إلى اللغة العربية، وخصوصا في مثل هذه الدراسة التي عولت إلى أقصى حد على نظريات ومفاهيم ومداخل النظم السياسية، التي تطورت في الولايات المتحدة الأميركية. وقد واجه سيد غانم هذه الصعوبة، ووفق في إيجاد الترجمة العربية المناسبة في أغلب الأحيان. ولكن – باعتراف الكاتب – كان عليه أن يجهد ذاكرته في البحث عن الأصل الأجنبي لمصطلحات سيد غانم، حتى يتمكن من متابعة فهم عرضه، وربما كان من الأوفق لو اتبع المؤلف مصطلحاته العربية في المقابل باللغة الإنكليزية حتى ييسر على قارئه الفهم.

لقد تعددت المؤلفات الجامعية التي تتناول السياسة المقارنة في السنوات الأخيرة، ويمكن القول أنها تندرج تحت قسمين كبيرين: أولهما، يتناول أصول السياسة المقارنة على النحو الذي اتبعه كمال المنوفي. وتتبع هذه المؤلفات في

معظمها تقسيمات ألموند لموضوعات السياسة المقارنة، وإن كان من الواجب الإشارة إلى أن بعض هذه المؤلفات أكثر وعيا لتعدد الأطر النظرية لدراسة السياسة المقارنة، وأن البنائية الوظيفية ليست سوى واحدا من هذه الأطر. ومثل ذلك كتاب عبدالغفار رشاد، أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة، «قضايا نظرية في السياسة المقارنة» الذي أفرد فصلا للمنهج السلوكي والتحولات في علم السياسة التقليدي، وألحقه بفصل آخر عن «ما بعد السلوكية». وتناول بعد ذلك مدخلي تحليل النظم والبنائية الوظيفية في فصلين آخرين، وختم كتابه بمناقشة قضية التنظير في حقل المقارنة (رشاد 1993). والقسم الآخر من هذه المؤلفات يتعرض بالدراسة لنظم سياسية محددة. ومع أن هذه المؤلفات أصبحت تهتم بالنظم السياسية في دول الجنوب، وكذلك بالنظام السياسي الإسرائيلي، إلا أن المدخل المتبع في عرض هذه النظم هو تناولها واحداً بعد الآخر، وليس عن طريق المقارنة ما بينها ككل، أو بين الواقعة منها في إطار إقليم معين، أو التي تتمتع بمستوى متشابه من التطور الاقتصادي والاجتماعي، أو حتى بمقارنة بين المؤسسات فيها. وربما يمثل كتاب الدكتور اكرام بدر الدين أقرب نماذج هذا النوع من المؤلفات (بدرالدين 1986).

والواقع أن هذه المؤلفات الجامعية لا تعكس التطور الذي لحق مجال البحث في السياسة المقارنة. فالأبحاث المنشورة، لعلماء السياسة العرب والمصريين، توضح أنهم مدوا آفاق المنهج المقارن لكي يشمل عناصر متعددة في النظم السياسية وفي العملية السياسية. فهناك دراسات مقارنة لدور الجيوش في النظم السياسية العربية، مثل دراسة مجدي حماد عن العسكريين العرب، التي تحمل عنوان «العسكريون العرب وقضية الوحدة» (حماد 1987).

وهناك دراسات تتناول بعض المؤسسات السياسية على امتداد العالم الثالث كله، منها دراسة أسامة الغزالي عن الأحزاب السياسية في العالم الثالث (حرب) أو جماعات اجتماعية معينة منها دراسة نيفين مسعد عن الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي (مسعد 1988) كما تعرضت عملية التحول الديمقراطي للمقارنة، كما جاء في بعض فصول الكتاب الذي حررته نيفين مسعد عن التحولات الديمقراطية في الوطن العربي (مسعد 1993)، فقد قارن أحد فصوله هذه العملية في الجزائر والأردن وقارن فصل آخر هذه العملية في البلدان التي تتسم بالتعددية

الاثنية مثل لبنان والسودان. ومع ذلك، يمكن القول أن مدخل دراسة الحالة ما زال هو الغالب في بحوث السياسة المقارنة العربية كذلك. وتكفي نظرة سريعة إلى قوائم الكتب، التي تصدرها دور النشر الجامعية المتخصصة، للتحقق من صحة هذا الاستنتاج.

وفي ما يتعلق بالكتابات العلمية في حقل السياسة المقارنة في مصر، وهي التي تعكس تقدم الأبحاث في هذا الفرع، يلاحظ من مسح عام لما توافر من هذه الكتابات، في أهم مكتبة جامعية عربية للعلوم السياسية، غطى 255 من هذه الكتابات – هي كل ما تواجد عن السياسة المقارنة مؤلفا بالعربية في هذه المكتبة – أن الجانب الأكبر من هذه الكتابات، أي ما يقرب من ثلثيها كانت تدور حول دراسة النظم السياسية بصفة عامة. وقد كان معظمها يتعلق بالنظم السياسية في أقاليم محددة، وقد حظي العالم العربي بنصيب الأسد فيها أو ما يقرب من 50%، تليه مباشرة النظم السياسية في الشرق الأوسط 12% ثم أمريكا الشمالية 19% ثم آسيا وأفريقيا وأوروبا بهذا الترتيب (9% ,8% ,7%)، بينما حظت أميركا اللاتينية بأقل الاهتمام، فلم يتوافر عنها تحديدا سوى مؤلف واحد. ويكشف ذلك، في طبيعة الحال، أن المتخصصين في السياسة المقارنة من المصريين يهتمون بالوطن العربي وبالشرق الأوسط أولا، ثم بدول العالم الثالث الأخرى في آسيا وأفريقيا، وأخيرا بالدول التي تسيطر على النظام العالمي، وخصوصا الدول الاستعمارية السابقة والجديدة في أوروبا وأميركا الشمالية. وقد برز في الفترة الأخيرة اهتمام بالموضوعات الإسلامية التي استحوذت على قرابة خمس هذه الدراسات. أما في ما يتعلق منها بعناصر النظام السياسي، فقد برز في مقدمتها كل من السلطة التنفيذية وجناحها العسكري (8%) تليها الأحزاب السياسية (5%). وكان الاهتمام محدودا بكل من السلطة التشريعية، وجماعات المصالح وحتى المؤسسات الدينية الرسمية التي لم تحظ أي منها بما يتجاوز 2% من هذه الدراسات. ويوحي ذلك باعتقاد هؤلاء الباحثين في الدور المسيطر للسلطة التنفيذية وقلة نفوذ السلطة التشريعية وجماعات المصالح. أما في ما يتعلق بالمؤسسات الدينية الرسمية، فربما يكون سبب تجاهلها في هذه الدراسات يعود كونها – في الغالب – تابعا للسلطة التنفيذية في هذه البلدان.

وتوضح أي مقارنة لهذه الدراسات بمضمون الدراسات السياسية المقارنة

في الدول المتقدمة – كما يوضح استطلاع أي دورية علمية لهذا الحقل في أي من تلك الدول – أن هناك موضوعات كثيرة غائبة عن مجال اهتمام علماء السياسة المصريين، مثل دراسات التحول السياسي، أو النظم الانتخابية، أو دور القضاء. كما أن تغطية أقاليم العالم الأخرى، بما في ذلك دول أفريقيا وآسيا ناهيك عن أميركا اللاتينية، وحتى المؤسسات السياسية في الدول الصناعية المتقدمة، هي أقل من أن تشفي غليل المتطلعين إلى معرفة أعمق بأحوال عالمنا المعاصر، سواء من رجال الحكم والأعلام، أو الذين يودون تعميق تخصصهم في الدراسات السياسية، فضلا عن أي رأي عام مستنير. إلا أنه لا شك في أن علماء السياسة العرب – والمصريين خصوصاً – حققوا انجازات هامة في حقل السياسة المقارنة خلال العقدين الماضيين. ونتيجة لهذه الانجازات، اشتد عود الدراسة المصرية لهذا الحقل، وتميزت عن الأعمال السابقة، التي انطبعت في أذهان القائمين بها ممن غلب عليهم التكوين القانوني أو التاريخي أو الاجتماعي. ولذا اتسمت بمناهج وصفية في تناولها لدراسة الحكومات.

وما يؤكد حجم الانجاز الذي تحقق خلال العقدين الماضيين، أن كثيراً من النظريات والمفاهيم والمداخل التي ابتدعها رواد هذا الحقل في الولايات المتحدة الأميركية – حيث تطور – هي معروفة الآن في إطار الجماعة العلمية العربية المتخصصة في هذا الفرع من الدراسات السياسية. ومن ناحية ثانية، تغطي المؤلفات الجامعية المصرية عددا من ميادين السياسة المقارنة. فهناك الأعمال النظرية العامة، مثل مؤلفات كل من علي الدين هلال وكمال المنوفي وعبدالغفار رشاد، فضلاً عن الفصول النظرية في مؤلفات فتح الله الخطيب وسيد عبدالمطلب غانم. وهناك الدراسات المستقلة لنظم سياسية معينة، سواء بين دفتي كتاب واحد أو في إطار سلسلة من الكتب، مثلما فعل كل من فتح الله الخطيب وسيد غانم، فضلاً عن وجود العديد من الكتب التي تقدم رؤية للنظم السياسية المقارنة لإحدى المؤسسات السياسية في عدد من المناطق مثل دراسات عبدالملك عودة عن السياسة والحكم في أفريقيا وحورية مجاهد عن نظام الحزب الواحد في القارة نفسها.

ومع ذلك، يمكن القول إن الشوط ما زال طويلاً أمام المتخصصين العرب في حقل السياسة المقارنة، حتى تبلغ هذه الدراسات مرحلة النضج المرغوب. وهناك عدد من العلامات البارزة على هذه الطريق، لا بد من المرور بها حتى يتم

الوصول إلى هذه الغاية. وتحدد هذه العلامات بعضاً من المهام الضرورية، سواء في مجال الإطار النظري العام لهذا الحقل، أو في ميادينه التطبيقية المتنوعة.

ففي مجال الإطار النظري العام، لا شك أن الكتابات العربية في هذا الحقل لم تتعد بعد مرحلة النقل، وفي أغلب الأحيان النقل الحرفي عن الكتابات الأميركية. ولا يجوز – في الوقت الحاضر – الاحتجاج بأن تلك تكاد تكون الكتابات الوحيدة التي سعت إلى تقديم مداخل تحليلية للدراسة المقارنة للنظم السياسية. لقد تعرضت البنيوية الوظيفية، (أبرز المداخل الشائعة في هذه الدراسات) إلى كثير من الانتقادات في الولايات المتحدة ذاتها، ومع ذلك، فإن مفاهيمها ومصطلحاتها تكاد تكون هي الأساس الوحيد لدراسة السياسة المقارنة في الوطن العربي. وربما حان الوقت للتحلي بالمنهج النقدي الصحيح في مواجهة هذه المداخل الغربية، أي بتمحيص ما يصلح منها لدراسة مجتمعات أخرى وما لا يصلح، وابتداع مفاهيم جديدة على أساس من التحلي بذات المنهج النقدي في مواجهة الواقع العربي وتراثه الثقافي.

ويلاحظ في هذا الصدد، أيضاً، أنه وعلى الرغم من الموقف المؤيد للمنهج المقارن، الذي أعلنه كل المؤلفين الذين أشارت إليهم الصفحات السابقة، فإن أيا من الدراسات التطبيقية التي قدموها لم تتبع المنهج المقارن، باستثناء صفحات محدودة في كتاب سيد غانم. فالأسلوب المتبع هو العرض لكل نظام سياسي على حدة، من دون الانتقال بعد ذلك إلى تبيان أوجه الشبه والخلاف بينه والنظم السياسية الأخرى، وتفسير أسباب الشبه أو الاختلاف على أساس بعض النظريات التي تنطوي عليها الأصول العامة للسياسة المقارنة.

كما أنه من المهم توسيع آفاق الدراسة السياسية المقارنة، من حيث النطاق الجغرافي والموضوع، بإدخال أقاليم الجنوب في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، وكذا دول الشمال وفي أوروبا وأميركا، بدرجة أكبر في دائرة اهتمام علماء السياسة المصريين. كما أن قضايا هذه الدراسات ينبغي أن تشمل أدوار المؤسسات التشريعية وجماعات المصالح، فضلا عن عملية التحول السياسي ذاتها وقنواتها من سياسة عامة ومن الرأي العام أو المجتمع المدني والحركات الاجتماعية.

والواقع أن الدراسة المقارنة – بالمعنى الصحيح – ضرورية لتقدم مجهود

التنظير بين علماء السياسة العرب. فالدراسة المقارنة لا تقف عند حد اكتشاف أوجه الشبه والخلاف بين نظم سياسية معينة، أو بين ذات المؤسسات السياسية التي تشكل بعض عناصر هذه النظم، وإنما تتجاوز ذلك للتساؤل عن أسباب التشابه والاختلاف، وعما إذا كان التشابه حقيقياً، أو كان الاختلاف ظاهرياً. وإذا كانت بحوث السياسة المقارنة في مصر قد بدأت تطرق ذلك الباب على استحياء، فإن المأمول أن ينعكس هذا التقدم المحدود على حقل المؤلفات الجامعية، لأنها ما زالت هي العنصر الأساسي في الإعداد الفكري لشباب الباحثين في العلوم السياسية من العرب والمصريين، وأن يتواصل هذا التقدم في مجالي البحث والتدريس حتى نضع أقدامنا على طريق الفهم الصحيح لأوجه التشابه والاختلاف بين النظم السياسية العربية والنظم السياسية في الدول الأخرى، ولكي نعرف – على الأقل – بعض عناصر الإجابة عن السؤال الهام: لماذا يخفق التطور السياسي في المجتمعات العربية ويمضي بخطى أسرع في مجتمعات أخرى، في الشمال، وفي الجنوب على حد سواء؟

المصادر العربية

الخطيب محمد فتح الله

1967 النظام السياسي في الصين الشعبية، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة.

1966أ دراسات في الحكومة المقارنة، دار النهضة العربية، جـ 1، القاهرة.

1966ب الحكومة الاتحادية في سويسرا، الانجلو، القاهرة.

1965 النظام السياسي في الهند، الانجلو، القاهرة.

الرشيدي أحمد حسن

1988 تطور علم السياسة في مصر: النظم السياسية المقارنة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، سلسلة بحوث سياسية (4)، القاهرة.

المنوفي كمال

1987 أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، طـ 1، الكويت.

بدر الدين اكرام

1986 الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية، دار الجوهرة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

حرب أسامة الغزالي

1987 الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت.

حماد مجدي

1987 العسكريون العرب وقضية الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

درويش إبراهيم

1969 الدولة: نظريتها وتنظيمها، دار النهضة العربية، القاهرة.

رشاد عبدالغفار

1993 قضايا نظرية في السياسة المقارنة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

عودة جهاد

ب.ت نحو جماعة وطنية في مجال السياسة المقارنة، البعد البحثي «ملاحظات أولية، سلسلة بحوث رقم (2).

غانم السيد عبدالمطلب

1984 النظم السياسية المقارنة، نماذج التبادل السياسي من أوروبا وافريقيا، دار القاهرة للنشر والتوزيع، القاهرة.

غانم السيد عبدالمطلب

ب.ت دراسات نظرية في الحكومات المقارنة، جامعة القاهرة.

ليلى محمد كامل

1967 النظم السياسية: الدولة والحكومة، دار الفكر العربي، القاهرة.

مسعد نيفين

1988 الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

1993 «التحولات الديمقراطية في الوطن العربي» (محرر) مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

المصادر الأجنبية

Almond, G.

1987 "The development of Political Development". M. Weiner & S. Huntington eds. Understanding Political Development. Boston: Little Brown and company.

1990 Discipline Divide. Schools and Sects in Political Science. Beverly Hills: Sage Publications.

Chilcote, R.

1981 Theories of comparitive politics: The search for a paradigm. Boulder, Colorado: Westview Press.

James, B. & Hardgrave, R.

1977 Comparative Politics: The Quest for Theory. Columbus, Ohio: Charles E. Merrill. Publishing Company.

Macridis, R.

1983 Modern Political Systems: Europe. Englewood Cliffs: Prentice Hall.

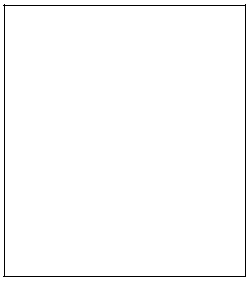

Center for the Study of Developing Countries The Study of Comparative Politics in Egyptian Universities

Mustapha Kamel Al-Sayyid*

The subdiscipline of Comparative Politics has pioneered the attempt to subject the study of politics to the rigor of the scientific method. It has also reflected the profound changes that took place in the international community since the 1960's. But it has still to take into account the more recent changes of the late 1980's and early 1990's which shook the foundation of the international order that had witnessed the rise of that subdiscipline in its present form more than three decades ago.

The author examines some important works of Comparative Politics written by Egyptian academics in different periods in order to suggest how such writings, as well as research and publications in this field, have partly echoed the evolution of that subdiscipline of Political Science in Western countries, and more particularly in the United States.

Despite such serious efforts, which took the study of Comparative Politics in Egypt from the descriptive, historical or legal formalistic approaches that had dominated writings in that subdiscipline until the 1960's, to the use of the structural-functional perspective, and the critical stand adopted by Egyptian Political Scientists towards Western writings on Non-Western countries in general, the author concludes that such works by the former do not amount yet to the status of a distinct school, nor do they take sufficient account of the enormous variety of approaches and perspectives that have enriched the study of Comparative Politics in the West during the last three decades, notwithstanding the present reflections on the crisis of this subdiscipline in Western countries at present. The author concludes his study by offering some suggestions on how to broaden the concerns of specialists of Comparative Politics in Egypt, the country having the largest number of Arab Political Scientists.

* The Arab Fund for Econmic and Social Development - Kuwait.